

THEMATIC COMPILATION OF RELEVANT INFORMATION SUBMITTED BY
EGYPT

ARTICLE № 6

Preventive anti-corruption bodies

EGYPT (FOURTEENTH MEETING)

١. يرجى وصف (ذكر وتلخيص) التدابير/الخطوات التي اتخذها بلدكم، إن وجدت، (أو يعتزم اتخاذها، إلى جانب الإطار الزمني ذي الصلة) لتنفيذ الاتفاقية وتعزيز تنفيذ الفقرة ٦ من القرار ٦/٩.
- فيما يتعلق بالفقرة ٣ من المادة ٥ والتدابير/الخطوات التي تم اتخاذها، قد ترغب في النظر في إدراج ما يلي:
- السياسات أو الممارسات أو المتطلبات الداخلية لإجراء تقييم دوري للصوصك القانونية والتدابير الإدارية بغية تحديد مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته؛

• الهياكل أو المؤسسات المسؤولة عن تقييم الصكوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة بغية تحديد مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته؛

• بتاريخ ٢٠١٧/٥/٣ صدر قرار السيد/ رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠١٧ بإعادة تنظيم وتشكيل اللجنة العليا للإصلاح التشريعي ويتضمن الآتي :

• تشكل اللجنة العليا للإصلاح التشريعي برئاسة رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من وزير العدل / وزير شئون مجلس النواب / رئيس مجلس الدولة / مفتى الجمهورية / وكيل الأزهر / رئيس قسم التشريع بمجلس الدولة / مساعد وزير العدل لقطاع التشريع / رئيس أمانة الشئون التشريعية بمجلس الوزراء / اثنان من رجال القضاء أحدهم من نواب رئيس محكمة النقض والثاني رئيس محاكم الاستئناف يرشحهما وزير العدل بموافقة مجلس القضاء الأعلى / اثنان من المحامين من بين أعضاء مجلس إدارة نقابة المحامين / أربعة من أساتذة كليات الحقوق بالجامعات يرشحهم وزير التعليم العالي والبحث العلمي بموافقة المجلس الأعلى للجامعات / خمسة من رجال القانون من الشخصيات العامة يرشحهم وزير العدل بموافقة رئيس مجلس الوزراء / ممثل عن وزارة الدفاع / ممثل عن وزارة الداخلية / ممثل عن هيئة الرقابة الإدارية .

• تختص اللجنة العليا للإصلاح التشريعي بالآتي:

- المعاونة في رسم السياسة التشريعية للحكومة وإقتراح إعداد الخطة التشريعية لها بالتنسيق مع الوزارات ذات الصلة في ضوء السياسة العامة للدولة وتكليفات رئيس الجمهورية للحكومة.
- إعداد وبحث ودراسة مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية وقرارات رئيس مجلس الوزراء اللازم إصدارها أو تعديلها تنفيذاً لأحكام الدستور .
- بحث ودراسة ومراجعة مشروعات القوانين والقرارات الجمهورية واللوائح التنفيذية التي تعدها أو تطلب إعدادها الوزارات واللجان الوزارية والجهات المختلفة وتطويرها والتنسيق بينها وبين التشريعات المختلفة لضمان عدم تعدها أو قصورها أو تناقضها أو غموضها والعمل على ضبطها وتوحيدها وتبسيطها ومسايرتها لحاجة المجتمع وملاءمتها للسياسة العامة للدولة وفلسفتها وأهدافها القومية التي يحددها الدستور .

- بحث ودراسة ومراجعة مشروعات القوانين الرئيسية والمكملة للدستور بهدف تطوير وتجديد التشريعات وتوحيد وتجميع التشريعات فى الموضوعات المتجانسة بما يتوافق مع الدستور ويواكب حركة المجتمع وتبسيط نظام التقاضى وتيسير إجراءاتها وإزالة معوقاتها.
- بحث ودراسة الموضوعات التى يرى رئيس اللجنة العليا عرضها عليها بحكم إتصالها بشئون التشريع وتقديم التوصيات اللازمة فى شأنها.
- عمليات التقييم الدوري للصوصك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة بغية تحديد مدى كفايتها لمنع الفساد ومكافحته ؛
- الاحتياجات المتعلقة بتواتر هذه التقييمات.

• **ويمكن أن تشمل المعلومات على وجه الخصوص ما يلي:**

- التشريعات أو القوانين الإدارية الأولية أو الثانوية التى تنص على إنشاء هيكل وعمليات ومسؤوليات فى عملية التقييم؛
- تقارير تقييم الصكوك القانونية والتدابير الإدارية ذات الصلة؛
- التقارير المقدمة إلى البرلمان وسجلات جلسات الاستماع العلنية لهذه التقارير؛
- تقارير مراجعة الحسابات ذات الصلة؛
- التقارير التى تقيم مشاركة المجتمع المدني أو الأوساط الأكاديمية أو القطاع الخاص؛
- تقارير الأداء ذات الصلة المتعلقة بتدابير محددة ذات صلة بالميزانية؛
- المنشورات الداخلية والخارجية التى تحلل أثر التشريعات أو التدابير الجديدة المتخذة لمنع الفساد؛
- تقارير تشريعية عن مدى كفاية قوانين مكافحة الفساد والتدابير الإدارية.

• **تقوم اللجنة العليا للإصلاح التشريعي والصادر بشأنها القرار الجمهوري رقم ٢٠٩ لسنة ٢٠١٧ فى سبيل تنفيذ اختصاصاتها المبينة بالفقرة عاشر ما يلي:**

- العمل على إعداد قاعدة بيانات تشريعية قومية تشمل جميع التشريعات والأدوات التشريعية المصرية القائمة.
- العمل على إنشاء نظام لتقييم الأثر التشريعي يعتمد على تحليل وقياس الآثار الاجتماعية والاقتصادية لأى من التشريعات والقرارات المقترحة ومقارنة أهدافها ومخاطرها وتكلفة إنفاذها.
- التنسيق بين كافة الوزارات والجهات المعنية بشأن توحيد الرؤى حيال التشريعات الحكومية المقترحة.

• يكون للجنة أمانة فنية يشرف عليها مقررها ويرأسها أمين عام من القضاة بدرجة نائب رئيس محكمة النقض أو ما يعادلها من محاكم الاستئناف بدرجة رئيس محكمة استئناف ويعاونه أمين عام مساعد من القضاة بمحاكم الاستئناف يحل محله في حالة غيابه كما تضم الأمانة الفنية عدداً كافياً من أعضاء الجهات والهيئات القضائية وأعضاء هيئات التدريس بالجامعات المصرية ويلحق بالأمانة الفنية عدد كاف من الموظفين والخبراء من المختصين، وتتولى الأمانة الفنية للجنة العليا للإصلاح التشريعي الأعمال الآتية:

- إعداد مشروع جدول أعمال اجتماعات اللجنة العليا وتدير الموضوعات التي تطرح في جلساتها وصياغة مشروعات القرارات.
- عرض مشروعات القوانين والقرارات المحالة إلى اللجنة.
- إعداد الدراسات والبحوث اللازمة لأعمال اللجنة وإبداء الرأي فيها وإعدادها للعرض بالتنسيق والتشاور مع الوزارات والجهات ذات الصلة بالموضوع.
- مباشرة الإجراءات اللازمة لتنفيذ قرارات وتوصيات اللجنة العليا ولجانها الفرعية ومتابعتها.
- ما تكلف به من مهام أخرى.

• قامت جمهورية مصر العربية بإجراء تقييم للقوانين واللوائح التنفيذية والتعهدات الرقابية التي تصدر عن السلطات الرقابية ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بغية تفتادي أوجه القصور التي وردت في تقييم صندوق النقد الدولي لنظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المطبق في مصر، وفي ضوء ما أسفرت عنه الممارسة العملية في القطاعات المالية، وقد أسفرت تلك الجهود عن تعديلات تشريعية طرأت على كل من:

- قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، وتعديلاته.
- اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة غسل الأموال الصادر بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥١ لسنة ٢٠٠٣ وتعديلاتها.
- قواعد التعرف على هوية العملاء في كافة المؤسسات المالية التي تصدر عن وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب .

المعلومات المتعلقة بالروابط بين النهج الوقائية ونهج إنفاذ القانون (قرار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ٦/٩)

يرجى وصف (نكر وتلخيص) التدابير/الخطوات التي اتخذها بلدكم، إن وجدت، (أو يعتزم اتخاذها، إلى جانب الإطار الزمني ذي الصلة) لتنفيذ الاتفاقية وتعزيز تنفيذ الفقرتي ٥ و ٨ من القرار ٦/٩.

فيما يتعلق بالموضوع محل النظر والتدابير/الخطوات التي تم اتخاذها، قد ترغب الدول الأطراف في النظر في إدراج ما يلي:

- التدابير المتخذة لوضع السياسات أو الآليات (مثل الأفرقة العاملة أو فرق العمل أو أفرقة التنسيق المخصصة الأخرى) و/أو إجراءات تشغيلية موحدة تقوم من خلالها الهيئات المكلفة بمنع الفساد (وفقاً للمادة ٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) وسلطات إنفاذ القانون (بما في ذلك السلطات المتخصصة في مكافحة الفساد عن طريق إنفاذ القانون) تبادل المعلومات أو الأدلة أو الاستخبارات ذات الصلة بمنع الفساد و/أو كشفه و/أو التحقيق فيه؛

• قيام النيابة العامة، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ، وهيئة الرقابة الإدارية بالانضمام مؤخرًا إلى الشبكة الدولية لجهات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد GLOBE network وذلك لتعزيز التعاون في مكافحة غسل الأموال الناتج عن جرائم الفساد، حيث أن الهدف من إنشاء تلك الشبكة هو تمكين جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) من ربط سلطات مكافحة الفساد لديهم بنظيراتها في جميع أنحاء العالم من أجل مقاضاة أسرع وأكثرًا للممارسات والشبكات الفاسدة، وقد سعت الوحدة إلى الإنضمام إلى تلك الشبكة لأنها تتميز بتمكين أعضائها من التواصل فيما بينهم بشكل رسمي وغير رسمي؛ كما تهدف إلى تبادل الخبرات بين جهات إنفاذ القانون في مجال مكافحة الفساد في الدول المختلفة.

• السياسات والآليات و/أو إجراءات التشغيل الموحدة التي تتقاسم من خلالها الهيئات المكلفة بمنع الفساد (المادة ٦ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد) وكذلك عمليات إنفاذ القانون المتصلة بالفساد معلومات استخباراتية أو أدلة أو معلومات داخلية داخل الهيئة المعنية فيما يتعلق بمنع الفساد و/أو كشفه؛

• بتاريخ ٢٠١٤/٥/١٥ صدر قرار السيد/ رئيس مجلس الوزراء بأن تكون هيئة الرقابة الإدارية هي الهيئة الرسمية الممثلة لجمهورية مصر العربية لدى الأمم المتحدة في تطبيق المادتين (٦) ، (٣٦) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وبتاريخ ٢٠١٤/٦/١٢ قامت وزارة الخارجية بمخاطبة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في نيويورك بهذا القرار ، وقبل هذا القرار كان قد تم إنشاء اللجنة الوطنية للتسقية للوقاية من الفساد ومكافحته بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٨٩٠ لسنة ٢٠١٠ وتعديلاته برئاسة السيد/ رئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من وزير التنمية المحلية، وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري (أصبحت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية) ، وزير العدل، وزير التضامن الاجتماعي ، رئيس هيئة النيابة الإدارية ، رئيس هيئة الرقابة الإدارية ، وممثلين عن كل من وزارة الداخلية، وزارة الخارجية، المخابرات العامة، الجهاز المركزي للمحاسبات، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، النيابة العامة، جهاز الكسب غير المشروع.

• بعد قرار السيد رئيس مجلس الوزراء بقيام هيئة الرقابة الإدارية بتمثيل مصر لدى الامم المتحدة أنشئت اللجنة الفرعية التسقية لمكافحة الفساد المنبثقة عن اللجنة الوطنية للتسقية لمكافحة الفساد بموجب قرار السيد / رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٢٢ لسنة ٢٠١٤ وتعديلاته برئاسة السيد/ رئيس هيئة الرقابة الإدارية وعضوية ممثلين عن وزارة الداخلية، وزارة التنمية المحلية، وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، وزارة المالية، وزارة الخارجية، وزارة العدل، النيابة العامة، المخابرات العامة، الجهاز المركزي للمحاسبات،

هيئة النيابة الإدارية، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، جهاز الكسب غير المشروع، وتباًشِر

اللجنة العديد من المهام أهمها الآتى:

- وضع ومتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
 - وضع أنسب الإجراءات والآليات للتنسيق بين الأجهزة الرقابية بالدولة لتبادل المعلومات والخبرات فيما بينها.
 - تلقى البلاغات عن وقائع الفساد وتقصى الحقائق عن مرتكبيها، ودراسة كافة مظاهر الفساد بوحدات الجهاز الإدارى للدولة.
 - اقتراح أنسب الحلول للقضاء على مظاهر الفساد ووضع التوصيات الخاصة بنشر ثقافة النزاهة والشفافية بالمجتمع.
 - إعداد خطط وبرامج التدريب وورش العمل اللازمة لدعم قدرات القائمين على منع ومكافحة الفساد والتنسيق بين أجهزة الدولة لإعداد خطط تدريبية موحدة المتصلة بمنع ومكافحة الفساد لضمان فاعليتها.
 - دراسة التجارب الدولية فى سبل مكافحة الفساد والنظم الإدارية الحديثة.
 - وضع التوصيات الخاصة بنشر ثقافة النزاهة والشفافية بالمجتمع وتوعية المواطنين بمختلف فئاتهم بمخاطر الفساد.
- وبناء عليه أنشئت هيئة الخبراء الوطنيين بقرار من السيد/ رئيس هيئة الرقابة الإدارية بصفته رئيس اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته وهى منبثقة عن تلك اللجنة وتتشكل من ممثلين عن وزارة الداخلية، وزارة العدل، وزارة الخارجية، النيابة العامة، المخابرات العامة، هيئة الرقابة الإدارية، هيئة النيابة الإدارية، وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتباًشِر اللجنة العديد من المهام من أهمها إعداد التقارير الخاصة بمتابعة تنفيذ مصر للالتزامات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد والمشاركة فى أعمال المراجعة التي تقوم بها جمهورية مصر العربية ضمن التزاماتها الناتجة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.
 - أما فيما يتعلق بالتدابير أو النهج الأخرى المتخذة لضمان أن تكون النجاحات والدروس المستفادة سواء من النهج الوقائية أو نهج إنفاذ القانون إزاء الفساد مغيدة للجهود المبذولة فى النهج الأخر، تقوم لجنة الخبراء الوطنيين برفع تقاريرها إلى اللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد والتي بدورها تقوم برفع التقارير التي تشمل التوصيات إلى اللجنة الوطنية الفرعية التنسيقية للوقاية من الفساد تمهيداً للعرض على البرلمان وعلى السيد/ رئيس الجمهورية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات.